الاجماع ثم نشا بعده ابو عبد الله الصيمري المعروف بجعل واحدث قولا شبه كتسمية
وتقول بما استنكف عنه المجوس والثنوية وزعم ان لا خالق في الحقيقة الا للعبد واما
الله تعالى فسمي خالقا مجازا قوله احتج اهل الحق عليه اي على ان الله تعالى خالق لافعال
العباد وسائر المخلوقات ولا خالق لها سواه قوله بوجوه بعضها عقلي وبعضها نقلي
قوله عالما بتفاصيلها قبل الخلق وهي السكنات المتخللة والحركات المتنوعة قوله الا كذلك
يكون العبد عالما بتفاصيلها لان الفعل الاختياري مشروط بالعلم قوله واللازم باطل
وهو العبد عالما لافعاله بتفاصيلها والملزوم مثله وهو كون العبد خالقا لافعاله
لان انتفا اللازم يلزم منه انتفا الملزوم قوله وليس هذا الخ جواب سوال مقدر وهو ان يقال
لم لا يجوز ان يكون ذهولا عن العلم والذهول عنه لا يستلزم الجهل فاجاب بان هذا ليس
من جهة ذهوله عن العلم قوله بل لو سيل عنها اي عن تفاصيل فعله وهو في حالة انبساط له
قوله لم يعلم قال شيخ الاسلام مع ان العلم بعد العلم بعد التوجه والالتفات قطعي الحصول
وقول الشافعي القدرية اذا سلموا العلم خصموا معناه ان الله تعالى عالم بوقوع الاشيا على
ما هي عليه وبتفاصيلها قبل كونها وان العبد لا يعلم ذلك كان ذلك دفعا لشبههم
في قولهم ان العبد يخلق فعله ولم يردوا انهم منكرون ذلك بل هو يعلم انهم مسلمون للشقين
معا وانما اراد تنبيههم من غفلتهم وتنبيه غيرهم على كيفية الرد عليهم قوله والبطش هو
الاخذ بالشدة من قبيل عطف الخاص على العام قوله من تحريك العضلات العضلة
بفتحات مجمع مفتوحتين كل لحمة اشتملت على عصبة كما نقل عن الخليل قوله وما تعملون
قال شيخ الاسلام جوز الشارح ان تكون ما مصدرية ليسلم من القول بحذف الضمير على
جعلها موصولة وان تكون موصولة وان احتيج الى الحذف قال ابن قاسم ذكر العزي
تبعا لغيره انه على هذا لا بد من تاويل المصدر بمعنى المفعول حينئذ ولا يذهب
عليك ان التقريب على الاول يحتاج ايضا الى البيان بجعل ذلك المصدر بمعنى المفعول
اي وخلق معمولكم لان نفس المصدر امر اعتباري عقلي لا يصح تعلق الخلق به ثم حمل الاضافة
على العموم ليشمل الافعال وبالجملة فحذف الضمير اقل تكلفا انتهى وقد نقل المحشي
ذلك ورده حيث قال قيل ينبغي الخ وما ذكر من اطلاق المصدر حقيقة على الحاصل بالمصدر
فيه نظر وتحقيقه قوله هو لانا اخبر الخ في حواشي التلويح والاول اي نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر

حقيقة

حقيقة معنى المصدر الذي ومنه انه ليس في الاية اضافة فيه نظر ايضا لان المراد ان فيها
اضافة بحسب المعنى والتقدير لان معنى وما تعملون وعملكم فليتامل انتهى قوله ويشمل اي معمولكم
الافعال قال ابن قاسم تنبيه قول الشارح ويشمل الافعال يقتضي انه يشمل غيرها ايضا وفي القبول
ان ذلك الغير هو المعنى المصدري وفي العزي انه ما يعملونه من الاوضاع كالسرير بالنسبة الى النجار ونحوه
مما النزاع فيه انتهى قال شيخ الاسلام وتنبيه على جعلها موصولة يشير به انها اذا جعلت ما في الاية مصدرية
يكون بمعنى المفعول اي الاثر الحاصل بالفعل لان نفس الفعل اعتباري عقلي لا يصح تعلق به انتهى
قيل جواب سوال مقدر وهو ان يقال اذا ما موصولة فمعناه معمولكم والكلام في الافعال لا في المفعول
فاجاب بقوله ويشمل الافعال اي محل النزاع ايضا بخلاف الاول فانه مختص به قوله لم يرد بالفعل
المعنى المصدري قال حسن جلبي اعلم ان جميع المصادر يستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا
واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة
وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما ان تكون للفاعل فقط وذلك في اللازم كالمتحركية والقائمية
الحاصلتين من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي وذلك في العالمية والمعلومية الحاصلتين
من العلم وباعتبار هذا تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد
يكون للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا فان كل مصدر متعد مشترك
ولا قائل به بل باستعمال المصدر في المعنى الحاصل به مصدرا استعمال الشيء في لازم معناه قوله
الذي هو للنجار والايقاع اذ الايقاع ليس مختلفا فيه اذ هو اعتباري اضافي فلو كان مخلوقا لكان بايقاع
اخر فيتسلسل فيلزم وجود افعال لا نهاية لها عند ايجاد فعل واحد وذلك محال ولكون الايقاع لا يحتاج
لفاعل صح اسناده للعبد في قوله تعملون وتنحتون وغير ذلك واخذ المعتزلة منه كون العبد يخلق افعاله
بدليل اسنادها اليه جهل بمحل النزاع كما قال الشارح لان محل النزاع الحاصل بالمصدر لا الايقاع والاسناد
من حيث الايقاع ولا تضر نسبته للعبد كذا قاله الشارح التفتازاني قال الفاضل الشاذي قوله حاصله
ان ادخال العمل تحت قدرته بعطف على ما قبله او جعلها مصدرية او موصولة صادقة على العمل
ويراد به الحاصل بالمصدر ونسبة العمل الى المصدر في تعملون وتنحتون على جهة الايقاع الخارج
عن محل النزاع ويفهم من كلام الشيخ السنوسي اتحاد المحل يعني المعنى الحاصل بالمصدر فينسب
الى الله خلقا واختراعا وللعبد كسبا واقترانا فلا استحالة في دخوله تحت قدرتين اما الاختلاف
الفعل وهو الحاصل بالمصدر واما الاختلاف الجهة مع اتحاد المحل اعني خلقا وكسبا فانما هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1